

(١) قانون بشأن الغاء المادة ١٨ من قانون البلديات المؤرخ في ١١ شباط ١٩٢٥
 (ب) تنفيذ قانون ضبط التعامل بين التجار والفلاحين
 (ج) فقرة نظامية موضوعة ذيلاً للبند السادس والعشرين من النظام المنقح
 بتنسيق دوائر الدفتر الحفافي وتشكيلاتها ووظائف مأموريها ومستنديها
 المؤرخ في ١٧ تموز ٣٢٣
 (د) نظام في اصول المحاكم (تحويل الحبس الى غرامة)
 (هـ) نظام في اصول المحاكم (الاحكام التقيينية)
 (و) نظام في اصول المحاكم (نقابات التفتيش في الدعاوي الحقوقية)
 (ز) نظام في اصول المحاكم (تأجيل حبس المدين للشفاء)
 (ح) نظام في اصول المحاكم (اضافة محافضي الآثار للضابطة العدلية)
 (ط) نظام موضوع وفقاً لقانون مقاومة الملاريا الصادر في ٥ مايس ١٩٢٦
 (ي) تعديل الجدول ٢ المشرى وبات الروحية والكحول من تعرفه الرسوم الجمركية
 (ك) قانون يتعلق بالحراج والغابات لسنة ١٩٢٧

بلاغات رسمية

(١) مراسلات الحكومة الخارجية مع نموذج طلب الطوايع لاستعمالها على
 البريد الخارجي
 موازنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦
 اعلان توسيع منطقة الاحكام العرفية في الازرق؛ اعلانات؛ قرارات امهال؛ جداول صبا

١١-١٠
 ١٣-١٢
 ١٦-١٤

القوانين والانظمة

قانون بشأن الغاء المادة ١٨ من قانون البلديات
 المؤرخ في ١١ شباط ١٩٢٥
 لما كانت المادة الثامنة من قانون البلديات المؤرخ في
 ١١ شباط ١٩٢٥ قد نصت على ان المهندس مسؤول وضامن
 لا يترتب عن السهو والخطأ الذين يظهران في الكشف
 والتقدير الواقعين من قبله على الامور التي يطلب اليه بصورة
 رسمية بيان رأيه الفني بشأنها وعن صحة شروط التعمد واسعارها
 وموافقتها للفن
 ولما كان في مضمون هذه المادة اجحاف ظهر اذ ان
 لاجبار المهندس على ان يضمن ماديا ما يترتب عن سهوه من النتائج
 لا يتعدى عدلا مع العلم بان المهندس كثيره من موظفي البلديات
 تابع للمعاملات الجزائية المدنية في القوانين المرعية
 فقد تقرر الغاء حكم المادة المشار اليها ورفع اللائحة القانونية
 الموضوعة لهذه الغاية لتقام صاحب السمو الملكي امير البلاد
 المعظم حتى اذا اقتربت بالتصديق العالي وضمت موضع التطبيق
 اللائحة قانونية في شأن الغاء المادة ١٨ من قانون البلديات
 المؤرخ في ١١ شباط ١٩٢٥
 المادة الاولى - تلغى المادة الثامنة عشرة من قانون
 البلديات المؤرخ في ١١ شباط ١٩٢٥

المادة الثانية - يعتبر هذا القانون من تاريخ نشره في
 الجريدة الرسمية
 ١٩ حزيران ١٩٢٧
 «عبدالله»
 مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظار
 ابراهيم حسام الدين حسن خالدي الهدي
 مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام
 رضا توفيق عارف العارف

 «تنفيذ قانون»

ان مشروع قانون ضبط التعامل بين التجار والفلاحين
 الذي نشر كشروع في العدد ١٥٦ الصادر بتاريخ ١٥ مايس
 ١٩٢٧ من الجريدة الرسمية قد اكتسب قوة قانون نافذ المفعول
 اعتباراً من تاريخ انتشار هذا العدد من الجريدة الرسمية
 ١٩ - ٦ - ١٩٢٧
 «عبدالله»
 مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظار
 ابراهيم حسام الدين حسن خالدي
 مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام
 رضا توفيق عارف العارف

نقطة واحدة للمحل

١٩٢٧

قوة نظامية موضوعة ذبلاً للبند السادس والعشرين من النظام المختص بتنسيق دوائر الدفتر الخاقاني وتشكيلاتها ووظائف مأمورها ومستخدمها المؤرخ في ١٧ تموز ٣٢٣ بما ان البند السادس والعشرين من النظام المختص بتنسيق دوائر الدفتر الخاقاني وتشكيلاتها ووظائف مأمورها ومستخدمها المؤرخ في ١٧ تموز ٣٢٣ والمقرن بالارادة السنية بتاريخ ١٩ جمادي الآخر سنة ٣٢٥ و ١٧ تموز سنة ٣٢٣ يقضي باستيفاء قرشين في الالف وكسوره بحسب قيمة القيد الذي يستنسخ من دوائر التسجيل بناء على الاستعاآت التي تقدم من الاشخاص او بناء على الطلب الذي يرسل من الحاكم والدوائر ويكون متعلقاً بشخص وبما ان دوائر التسجيل قد اعتادت ان تستوفي هذا الرسم باعتبار القيمة المقيمة وبما انه تبين اخيراً انه يوجد بعض دفاتر لم توضح بها قيم للاموال غير المنقولة المقيمة بها وحيث ان الرسوم المذكورة لا تزيد عادة عن قرشين حتي عشرين قرشاً الامر الذي لا يبرر التشبث بتقدير قيمة جديدة وحيث ان دفاتر التسجيل لا توافق في الغالب دفاتر الضرائب التي لا تفيد في هذا الباب بل توجب تأخير وتطويل المعاملات فقد تقرر اضافة مادة نظامية كذيل للبند السادس والعشرين من (النظام المختص بتنسيق دوائر الدفتر الخاقاني وتشكيلاتها ووظائف مأمورها ومستخدمها المؤرخ في ١٧ تموز ٣٢٣) يقضي باستيفاء رسم قدره عشرة قروش عن كل قطعة واحدة اذا كانت قيمتها غير مذكورة في دفاتر التسجيل ورفع اللائحة النظامية الموضوعة لهذه الغاية لقام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقترنت بالتصديق العالي وضعت موضع التطبيق

النظام المختص بتنسيق دوائر الدفتر الخاقاني وتشكيلاتها ووظائف مأمورها ومستخدمها المؤرخ في ١٧ تموز ٣٢٣ المادة الاولى - يضاف للبند السادس والعشرين من النظام المختص بتنسيق دوائر الدفتر الخاقاني وتشكيلاتها ووظائف مأمورها ومستخدمها المؤرخ في ١٧ تموز ٣٢٣ الذيل التالي « يستوفي رسم قدره عشرة قروش عن كل قطعة واحدة اذا كانت قيمتها غير مذكورة في دفاتر التسجيل » المادة الثانية - يعتبر هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

قاضي القضاة وناظر العدلية
حسام الدين
محافظ الآثار
رضا توفيق
رئيس النظائر
حسن خالد ابي المدي
السكرتير العام
عارف العارف
مدير المعارف
ابراهيم

نظام في اصول الحاكم
صدر بموافقة سمو الامير المعظم
تحويل الحبس الى غرامة

اذا ارتكب شخص جريمة وحكم عليه بالحبس من اجلها مدة لا تزيد عن ستة اشهر يحق لناظر العدلية بموافقة رئيس المحكمة او قاضي الصلح الذي نظري تلك القضية ان يحول مدة الحبس الى الغرامة باعتبار خمسة وعشرين قرشاً عن كل يوم وذلك بصرف النظر عن كافة الظروف فيما اذا اقتنع ناظر العدلية بان الغرامة المحولة عقوبة كافية للجريمة التي ادين بها

ذلك الشخص

عبد الله

ناظر العدلية

حسام الدين

الاعتراض

٤ - (١) يحق للمدعي عليه المحكوم غياباً بمقتضى المادة الثامنة ان يعترض على الحكم الى المحكمة التي اصدرته خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه نسخة عن الحكم بالذات او الى محل اقامته

ولا يضاف الى المهلة القانونية شيء من اجل المسافات الداخلة ضمن قضاء المحكمة . واذا طلب المدعي اذا تبليغ الحكم النهائي للمدعي عليه في خارج قضاء المحكمة او لتبليغه ذلك بوسيلة اخرى فيحمل المدعي عليه لتقديم اعتراضه مدة كافية لنسبها المحكمة او القاضي الذي يصدر ذلك الامر (ب) ترد المحكمة الاعتراض اذا لم تقنع بان تخلف القريب المعترض عن حضور الجلسة الاولى كان لمعذرة مشروعة (ج) اذا تخلف المدعي عن الحضور عند النظر في الاعتراض واقتنعت المحكمة بانه تبليغ حسب الاصول فانها تشرع في سماع الاعتراض باعتبار كان المحاكمة تجري وجاهياً

٥ - لا يستأنف الحكم النهائي غير انه يجوز للمعترض ان يستأنف قرار رد الاعتراض فاذا اقتنعت محكمة الاستئناف بان المستأنف لم يحضر في المحاكمة الاولى لمعذرة مشروعة فانها تعيد الدعوى الى المحكمة التي اصدرت الحكم لتسير في الدعوى باعتبار ان الاعتراض قبل في الدرجة الاولى (وذلك بعد ان تفسخ قرار رد الاعتراض) ٦ - اذا استأنف حكم صادر من محكمة بدائية وتخلف المستأنف عن الحضور في اي دور من ادوار المحاكمة فيجوز لمحكمة الاستئناف :

(١) اما ان تبطل دعوى الاستئناف دون ان يحلف ذلك بحق المستأنف في تجديد استئنافه بتدفع الرسوم القانونية (ب) او ان تصدر قراراً في ذلك بالاستئناف الى طلب

نظام في اصول الحاكم
صدر بموافقة سمو الامير المعظم
الاحكام النهائية

يستعاض عن المواد من ١٣٩ الى ١٥٠ من اصول المحاكمات الحقوقية بالمواد الآتية :

١ - (١) اذا تخلف المدعي عن الحضور بنفسه ولم يحضر وكيله ايضاً لدى محكمة الحقوق البدائية في اي دور من ادوار المحاكمة تبطل دعواه ولا يكون ذلك بحجاً بمقعة في اقامة الدعوى مجدداً بعد دفع الرسوم القانونية

(ب) اذا تعدد المدعون وتخلف واحد منهم او اكثر عن الحضور تبطل الدعوى بحق المتخلف منهم ولا يكون ذلك بحجاً في حقه كما ذكر انفا

٢ - (١) اذا تخلف المدعي عليه عن الحضور في الجلسة الاولى بنفسه ولم يرسل وكيله عنه واقتنعت المحكمة بان المدعي عليه قد تبليغ حسب الاصول فانها تنظر في الدعوى غيابياً وتصدر حكمها

يجوز للمحكوم عليه ان يعترض على الحكم الصادر وفاقاً لاحكام المادتين الرابعة والخامسة

(ب) اذا تعدد المدعي عليهم وتخلف واحد منهم او اكثر عن الحضور تنفع الاجراءات المذكورة آنفاً في حق المتخلف عن الحضور منهم

٣ - اذا حضر المدعي عليه في الجلسة الاولى من المحاكمة وتخلف عن الحضور في الجلسات التالية تعتبر الدعوى كأنه نظر في جميع جلساتها وجاهياً وتكون تابعة للاستئناف دون

مسة

١٢٢٧

نكته هذه الاجل

المستأنف عليه والى وقائع الدعوى المدرجة في المحضر فإذا كانت مستوفاة الشروط ولا يجوز الاعتراض على هذا القرار ٧ - إذا تخلف المستأنف عليه عن الحضور في أي دور من ادوار المحاكمة فالمحكمة تصدر قرارها ولا يجوز الاعتراض على هذا القرار إلا إذا ثبت وجود عذر مشروع حال دون حضوره ٨ - عند ما يرفع طالب بصر في الاعتراض واستئناف قرار رد الاعتراض ويتخلف الفريق المعارض أو المستأنف عن الحضور يرد ذلك الاعتراض أو الاستئناف ويعتبر الحكم الأصلي مبرماً

٩ - تبلغ الأحكام النهائية بالطريق التي تبلغ فيها الأحكام الرجائية ١٠ - وإذا تمرد بتلغ الفريق المحكوم عليه بالطريقة المذكورة يقدم إلى المحكمة طلب لتأمر بالطريقة المناسبة بالتلغ ١٠ - لا يعتبر مرض الفريق المعارض أو وكيله عذراً مشروعاً ما لم يؤيد بشهادة طبية أو بينة أخرى قبلها المحكمة ١١ - يعتبر الحكم النهائي ملئاً إذا لم يقدم للتنفيذ إلى مأمور الاجراء خلال ستة اشهر من تاريخ صدور الحكم

١٢ - ينحصر حق المديعي والمدعى عليه في الاعتراض على الأحكام النهائية في الاحوال والشروط المبينة في المواد الآتية الذكر : ويصرف النظر عما ورد في المواد من ١٥٦ الى ١٦٠ والمادة ١٨٨ من اصول المحاكمات المحقوقة والمادة ٢٥ من قانون اصول المحاكمات المحقوقة المعدلة في ٩ نيسان ١٩١١ « عبدالله »

ناظر المدلية
حسام الدين

نظام في اصول المحاكمات

صدر بموافقة سمو الامير المعظم
تقنيات التنفيذ في الدواوي المحقوقة

١ - اذا وجدت المحكمة انشاء رؤيتها الدتوى لزوماً للكشف على محل ذي علاقة فيها للوقوف على امر يساعد في اصدار الحكم بشأنها وقضت بامتداد اجل الكشف لبعدها نقضه الدوام الرسمي فانه يجوز تعيين اجرة لا تزيد قيمتها عن خمسة وعشرين غرشاً مصرياً الى قاضي الصلح او عضو المحكمة القائم باعمال الكشف المذكور حسب تقدير المحكمة ٢ - تدرج الاجرة المعطاة بمقتضى المادة السابقة في محضر الدعوى ويوقع عليها رئيس المحكمة او قاضي الصلح الذي يقر ذلك ٣ - تؤخذ الاجرة المذكورة سلفاً من الفريق الطالب الكشف او من المدعي اذا كان الكشف باشارة من المحكمة نفسها وتعتبر هذه الاجرة جزءاً من نفقات الدعوى « عبدالله »

ناظر المدلية
حسام الدين

نظام في اصول المحاكم

صدر بموافقة سمو الامير المعظم
تاجيل حبس المدين للشقاء

اذا كانت صحة المدين الذي تقرر توقيفه بمقتضى قانون الاجراء لعدم ادائه الدين المحكوم عليه به فيقتضي الاسراع بنقله الى المستشفى سواء كان ذلك عند دخوله السجن ام اثناء وجوده فيه فيقتضي على طبيب السجن ان ينظم شهادة بذلك ويقدمها الى رئيس الاجراء وعندها يجوز للرئيس المشاولة ان يأمر بتأجيل حبس المدين الى اجل مناسب وشروط يبينها بحسب اجتهاده ليشتمك المريض من التداوي لشفاؤه « عبدالله »

ناظر المدلية
حسام الدين

نظام في اصول المحاكم

صدر بموافقة سمو الامير المعظم
اضافة محافظي الاثار للضابطة المدلية

يضاف محافظو الاثار الى عداد ماموري الضابطة المدلية المذكورين في المادتين ٩ و ٤٥ من اصول المحاكمات الجزائية وذلك لانهم يقومون بوظيفة الضابطة القضائية في الجرائم التي تختص بدائلتهم « عبدالله »

ناظر المدلية
حسام الدين

نظام موضوع وفاقاً لقانون مقاومة الملايا

الصادر في ٥ ميس ١٩٢٦

في الاماكن التي لا يوجد فيها دائرة بلدية وتجد دائرة الصحة العامة من وجهة مقاومة الملايا ضرورة اصلاح البناء والسهول ومحاري المياه العمومية التي ليس لها مالك شخصي والتي لا يشملها قانون ونظام الملايا الصادرين في ٥ ميس ١٩٢٦ يعتبر سكان القرية او العشيرة او المكان المعرضين بسبب عدم صلاحها لخطر الملايا مجبورين على العمل لاصلاحها بموجب ارشادات دائرة الصحة العامة ويقرر توزيع العمل على الاهالي بموجب قرار من مختار وهيئة اختيارية القرية والعشيرة او السكان برئاسة الحاكم الاداري وعضوية طبيب الحكومة من يخالف احكام هذه المادة يعاقب بنفس العقوبة المنصوص عنها في قانون الملايا الصادر في ٥ ميس ١٩٢٦

رئيس النظار
حسن خالد الى الهدى
مدير الصحة
حليم ابورحمة

استناداً للصلاحيات المخولة للمجالس التنفيذية في المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس

وبناءً على لنسب مصلحة الجمارك والمكوس وموافقة المالية فقد تقرر ادخال التعديل التالي على (الجدول ٢ - المشروبات الروحية والكحول) من ترفة الرسوم الجمركية المرفقة الى قانون الجمارك والمكوس على ان يعتبر هذا التعديل اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية « يستوفى خمسة عشر قرشاً مصرياً عن كل ليتر من الويسكي عوضاً عن عشرة قروش مصرية عن كل قارورة ٣ - ٧ - ١٩٢٧ »

مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر المدلية ورئيس النظار
ابراهيم هاشم حسام الدين حسن خالد الى الهدى
مدير المعارف محافظ الاثار السكرتير العام عارف العارف

قانون يتعلق بالحراج والغابات لسنة ١٩٢٧
لما كان قانون الحراج والغابات المؤرخ في (٣ ايلول ١٩٢٤) والتعديلات التي تلتها لا يمكن اعتبارها شاملة كل النواقص ووافية بالقصد فقد تقرر تنظيم لائحة قانونية جديدة للحراج والغابات ورفعها بشكها المثبت ذيل هذا القرار لتمام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقتضت بالتصديق العالي وضعت موضع التطبيق والعمل لائحة قانونية تتعلق بالحراج والغابات لسنة ١٩٢٧

الفصل الاول

تعيين حدود الحراج والغابات

المادة ١ - الحراج والغابات الكثافة في منطقة شبرين

الأردن عدا الحراج والغابات المملوكة والحراج والغابات المخصصة
لنافع قرية أو قرى من القديم هما ملك للحكومة تديرش ونها
إدارة الزراعة والحراج بمقتضى هذا القانون
٢ - على إدارة الزراعة والحراج تعيين حدود مافي المنطقة
من الحراج والغابات بمعرفة لجنة مؤلفة من ممثل مصلحة تسجيل
الأراضي وممثل من مصلحة الزراعة والحراج وممثل من الأهاليين
يختب بمعرفة حاكم المقاطعة . وحالة تنظيم خرائطها الى لجنة
فنية تولى هذه الغاية

٣ - عندما تنظم اللجنة المبحوث عنها في المادة الثانية
خرائط الحراج والغابات تحرر الإدارة ضبطاً موضعاً تبين فيه
الحدود المقررة وتزسل نسخة منه الى إدارة تسجيل الأراضي
وتحفظ الثانية لديها وتقدم نسخة ثالثة الى حاكم المقاطعة

الفصل الثاني

إدارة الحراج والغابات

٤ - يسمح لأهالي القرى المجاورة للحراج والغابات
الذين اعتادوا فيها مضى بموجب حق مشروع بمقتضى العادة على
ان يجمعوا أو يلقوا ما يحتاجون اليه من الاخطاب والاغصان
الياسة لاستعمالها خصبصا للوقود لاستعمال هذا الحق غير انه
لا يجوز لهم ان يلقوا جزور الاشجار وقرونها أو ان يقطعوا
الاشجار القائمة واغصانها . اما ما يحتاجه اهل المدن ويجب
اليهم للبيع فيجب ان يكون باذن دائرة الزراعة والحراج ويؤخذ
عنه الرسم المبين بالمادة ٣٩ من هذا القانون

٥ - يجوز للزراع ان يقطعوا من الحراج ما يحتاجون
اليه من الاشجار لبناء بيوتهم وحاجاتهم البتية على ان يقدموا
طلباً كتابياً الى حاكم المقاطعة بجميع ما يحتاجون اليه من نتائج
الحراج مرفوقاً بمضبطة من مختاري القرى تحتوي على ضرورة
الترخيص مع البيانات الآتية :

أ - مقدار ما يحتاجون اليه من الحراج ونوعه
ب - بيان الغاية التي يحتاجون نتائج الحراج لها
ج - المكان الذي سيقطع منه
د - المدة اللازمة لنقله

هـ - عدد الاشخاص الذين يشتغلون في القطع وبيان
اسمائهم وما خصص لكل منهم وبعد التدقيق في الطلب يحول
الى دائرة الزراعة والحراج للنظر فيه من الوجهة الفنية واصدار
الامر بقبوله وتعديله أو رفضه فاذا ووفق عليه تنظم دائرة
الزراعة والحراج الرخصة من ثلاث نسخ ترسل الاثنتان منها
الى محافظ الحراج الذي يذهب مع المرخص له الى محل
القطع ويعين الاشجار المبينة بمقاديرها وانواعها بالرخصة ويعطى
النسخة الثانية الى المرخص له واما النسخة الثالثة فتحفظ
في دائرة الزراعة والحراج

٦ - يجب ان تعاد النسختان المحفوظتان لدى المحافظ
والمرخص له الى الدائرة التي اعطيتها بعد انتهاء مدة الرخصة
سواء اكانت الاشجار قطعت ام لا وعلى المحافظ ان يقيده في
نسخته عدد الاشجار التي قطعت ونقلت

٧ - على المرخص له ان يحتفظ بالرخصة التي معه عند
ما يشتغل في الحراج والغابات وان يبرزها عند اي طلب من
جهات الاختصاص

٨ - اذا عجز حامل الرخصة عن القيام بالشروط المدرجة
او خالف التعليمات المعطاة له جاز لدائرة الزراعة والحراج
ان تلغها وان المخالف يعرض نفسه ففسلا عن ذلك للقوة
المنصوص عليها في المادة ٢٨

٩ - جميع الاشجار التي تقطع ولا تنقل بالمدة المبينة
او التي تصدر من قبل دائرة الزراعة والحراج وفقاً لهذا القانون
تباع بمعرفة لجنة التحصيلات ويقدم ثمنها الى الخزينة حسب

الاصول على انه يجوز لإدارة الزراعة عند طلب صاحب الرخصة
تجديدها لمدة لا تتجاوز نصف المدة الاولى

١٠ - يجب على مختاري القرى الذين يرغب املوها
في رعي مواشهم في الحراج الاميرية ان يقدموا طلباً كتابياً
الى الحاكم الاداري المحلي في اوقات يعينها هو مبيناً فيه عدد
الواشي ونوعها والمكان الذي يرغب ان ترعى فيه مع التمسك
بكل عطل وضرر يطرأ للحراج من جراء ذلك وللحاكم ان
يعين المكان والمدة التي سمح للمواشي ان ترعى فيها بعد
اخذ موافقة دائرة الزراعة والحراج

١١ - على دائرة الزراعة والحراج ان لا تسمح بالرعي
في الحراج والغابات التي ترى ان حفظها ضروري لاسباب
فنية او اخذ شيء منها وان تملن للأهالي المجاورة حدود تلك
الرقع بصورة واضحة وتؤخذ من المختارين وثائق بما ذكر
تحتفظ في دائرة الزراعة والحراج ويعطى للحاكم الاداري نسخة عنها

حقوق الاحتطاب والتفجيم

١٢ - الاشجار التي يطلب قطعها لعمال آلات وادوات
زراعية يستوفى عنها الرسم المبين في المادة ٣٩

١٣ - على دائرة الزراعة والحراج تعيين المواقع التي
يمكن الاحتطاب منها ومراكز التفجيم وبيان حدود وانواع
الاشجار التي يجب تشذيبها

١٤ - على من يريد اتخاذ مهنتي الاحتطاب والتفجيم
مهنة له ان يحصل على رخصة الاصطناع من دائرة الزراعة
والحراج بعد دفع الرسم المبين في المادة ٣٩ وان يحيلها عند
العمل لابرارها حين الطلب

١٥ - يعطى الأهالي مجاناً ما يحتاجون اليه من دروخ
الاشجار القابلة للتطعيم

الفصل الثالث

بيان المنوعات

١٦ - يمنع منعاً باتاً قطع الحطب والاشجار واستثمار
نتائجها واحراق الفحم والايسان بأي عمل كان في الحراج
الاميرية بدون رخصة رسمية وبصورة تخالف احكام هذا
القانون واجراء اية قطعات كانت مدة فصلي الربيع والصيف
اعتباراً من اول اذار لغاية شهر شب

١٧ - يمنع منعاً باتاً اخذ النباتات والاحجار والتواب

والمواد المدنية بدون رخصة رسمية من أراضي الحراج الاميرية

١٨ - لا يجوز قطع اشجار الصنوبر والزيتون والبطم

او خلافاً من الاشجار المثمرة والقابلة للتطعيم او الاحتطاب

منها انما يجوز قطع الاشجار اليابسة التي تعينها دائرة الزراعة

والحراج وما ينبت حول جذور الاشجار المثمرة من الدروع

لنقله وغرسه ثانية وفقاً للمادة ١٥

١٩ - لا يجوز قطع الاشجار الخضراء للاحتطاب منها

او لعمال الات وادوات زراعية او لانباء البيوت غير انه

يجوز ان تقطع اغصان هذه الاشجار بشرط ان يبقى من كل

شجرة غصن واحد على الاقل وذلك حسب اشارة المأمور

وبموجب الرخصة

٢٠ - يمنع منعاً باتاً اصدار شيء من الحطب والفحم

خارج المنطقة

٢١ - يمنع منعاً باتاً من الاحتطاب وصنع الفحم من لم

يكن مرخصاً له بتعطى هذه المهنة وفقاً لاحكام المادة ١٤

٢٢ - يمنع منعاً باتاً اشعال النار واحراق الكسكس داخل

الحراج وفي جوارها كما انه يمنع استعمال نتائج الحراج لوقيد المشايخ

٢٣ - يمنع منعاً باتاً رعي المواشي في الحراج التي ترى

دائرة الزراعة والحراج لاسباب فنية لزوم عدم الرعي فيها

الفصل الرابع
(العقوبات)

٢٤ - إذا ظهرت بعد القطع زيادة عن العدد المرخص بقطعه واحرقه تصادر الزيادة ويقاقب التجاسر وفقاً للمادة ٢٧ وان كانت الاشجار التي رخص بقطعها واحرقها ظهر فيها زيادة عن الكمية المرخص بها يستوفى الرسم عن هذه الزيادة .

٢٥ - الخطب السباس الذي يجلبه اهالي القرى الى المدن لاجل بيعه وفقاً للمادة ٤ من هذا القانون يجب ان يباع في الاسواق التي تبينها ادارة الزراعة والحراج لاستيفاء الرسم عنه ومن يهرب شيئاً من هذا الخطب او يبيعه في غير المحلات المعينة يضادر ويستوفى الرسم مضاعفاً .

٢٦ - كل من قطع او قشر شجرة زيتون او بطم او صنوبر او خرنوب او خلافاً من الاشجار المثمرة القابلة للتطعيم (ماعدا الساق) او احتطب منها خلافاً لما هو موضح به في المادة ١٨ يفرم عن كل شجرة او جزء منها وان لم يمكن تبين عدداً لاشجار عن كل حمل من جنين الى خمسة جنينيات مصرية او يحبس من شهر الى ستة اشهر او بالعقوبتين معاً ويضمن الخسارة ويصادر منه .

٢٧ - كل من يقطع او يحرق او ينقل او ينشر شيئاً من الاشجار او الشجيرات عدا الاشجار المبينة في المادة ٢٦ او يزيل اوراقها دون رخصة او من غير الاشجار التي بينها المأمور بحبس من خمسة عشر يوماً الى ثلاثة اشهر ويفرم عن كل شجرة او جزء منها (وان لم يمكن تبين عدد الاشجار عن كل حمل) من جنين الى خمسة جنينيات جزاء نقدياً ماعدا تضمن الخسار الحاصل وضبط بالتقوّل .

٢٨ - يحفظ الحراج ومأمورو الضابطة مكلفون بالقبض

على الذين يشاهدونهم اثناء قطعهم او نقلهم محصولات الحراج بصورة تخالف احكام هذا القانون وان يقدموا ضبطاً للمحاكم بذلك كما انه يجب عليهم منع وقوع هذه المخالفات وتكون ورقة الضبط معمولاً بها لدى المحاكم ما لم يثبت تزويرها .

٢٩ - كل من يعيق محافظي الحراج عن اداء وظائفهم او يتعدى عليهم اثناء قيامهم بالعمل يعاقب وفقاً للمادة ١١٣ من قانون الجزاء اذا لم يكن الجرم مستلزماً جزاء اشد .

٣٠ - يجب على القرية التي اذن لها بالرعي ان تضع مواشياً تحت محافظة رعاة يحملون الرخصة التي تخولهم الرعي بالمواقع المبينة لابرزها عند الطلب واذا امتنع احد من ذلك تعد مواشيه كأنها ترعى بدون رخصة .

٣١ - كل من يرعى المواشي في الحراج الاميرية بدون رخصة او في غير المواقع المعينة بها او في المواقع الممنوعة يفرم خمسة قروش عن كل رأس ويحبس من اربعة وعشرين ساعة الى اسبوع وتحصل الغرامة والخسار الحاصل من اصحاب المواشي بنسبة مواشي كل شخص وعلى سبيل التكاليف والتضامن على ان يكون لهم حق الرجوع على الراعي .

٣٢ - اذا انتشرت النار في حرج ما بسبب اهمال الراعي تبطل الرخصة المعطاة لصاحب القطيع بالرعي ويضمن الضرر ويقاقب الراعي بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر ويحق للمالك المقاطعة تجديد الرخصة بعد موافقة دائرة الزراعة والحراج .

٣٣ - اهالي القرى المجاورة مجبرون على اطفاء الحريق الذي ينتشر في الحراج ومن يهمل هذا الواجب يعاقب بمقتضى المادة ٢٥٦ من قانون الجزاء .

٣٤ - اذا ظهر ان المضابط المنصوص عنها في المادة ٥ من هذا القانون غير مطابقة للتحقيق يعاقب طالبوها وموقعوها وفقاً للتعديل الثاني من المادة ١٥٥ من قانون الجزاء .

٣٥ - ترى دعاوي الحراج المبينة في هذا القانون في المحاكم الجزائية الصلحية ومأمورو الحراج مكلفون بتقديم اوراق الضبط الى المحاسب المحلي وعلى هذا ان يقيم دعاوي الضرر الواقع وطلب التعويضات وهو مسؤول عن متابعتها وعند تقدر تحصيل الغرامة تحول الى الحبس وفقاً للمادة ٣٧ من قانون الجزاء . الاحكام الصادرة بخصوص الاضرار تحال للمحاسب المحلي بعد اكتسابها الدرجة القطعية وتحصل حسب قانون تحصيل الاموال الاميرية . اما التخريبات التي تقع ولم يعلم فاعلواها تقام الدعوى بشأنها وتقدر قيمتها ويحكم بها من قبل المحاكم على هيئة شيوخ القرية المجاورة لحل التخریب حسب الاصول وتحصل من اهالي تلك القرية بصورة التكاليف والتضامن حسب قانون تحصيل الاموال الاميرية وتقسّم هذه التعويضات على افراد اهالي القرية بمعرفة الهيئة المذكورة ومصادقة المحاكم المحلي على ان يستثنى من ذلك النساء والاولاد دون الخامسة عشر والمجزة والمجانين والمعتوهين .

٣٦ - الافعال التي لا ينص عنها هذا القانون يرجع فيها الى قانون الجزاء المسمى .

٣٧ - متى فرضت المحكمة جزاء ما على جرم ارتكبه خلافاً للنصوص هذا القانون جاز لها ان تأمر بدفع اي قسم من المبالغ التي تحصل بشرط ان لا يتجاوز نصفها لمن تمكنت المحكمة بواسطة اخباره من تجريم المجرم .

٣٨ - الاشرف على الحراج والغابات الخصوصية = لرئيس الحكومة بناء على طلب مدير الزراعة والحراج سعيًا وراء المصلحة العامة ان يتحول موظفي الحراج ان يضعوا تحت حمايتهم واشرافهم الحراج التي هي من الاملاك الخصوصية والتي يظهر ان قطع اشجارها قد آت الى تقليل موارد المياه او يحتمل ان يؤد الى ذلك او يضر بالاحوال

الزراعية في الاراضي المجاورة او يعرض للخطر احتياج اهالي القرى المستمر بمجوار هذه الحراج لتناجها وينشر كل تخويل كهذا في الجريدة الرسمية وتتخذ التدابير الضرورية لوقاية تلك الاشجار حسب قرار موظف الحراج الذي يكون قاطعاً وذلك من قبل صاحب الحراج او على حسابه وعليه ان يدفع للحكومة المصاريف المعقولة التي تكبدها توصلاً لهذه الغاية .

٣٩ - تستوفى الرسوم حسب الجدول المربوط عن جميع المواد التي تخرج من الحراج الاميرية بموجب رخص .

٤٠ - لادارة الزراعة والحراج الحق باصدار تعليمات تضمن كيفية التفتيش على قيام المرخصين بالشروط المبينة في الرخص وعدم تجاوزهم مقاديرها وتحترى على صورة قيام موظفيها بهذا الامر .

٤١ - هذا القانون يلغي جميع قوانين الحراج والغابات الصادرة قبله .

٤٢ - يسري حكم هذا القانون بعد انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٢٧-٢-١٩ قاضي القضاة وناظر المدلية
حسن الدين
محافظ الآثار
رضا توفيق
حسن خالد ابي الهدى
مدير الخزينة
ابراهيم
مدير المعارف

جدول رسوم الحراج

غروش	نوع المواد	الملاحظات
معمرية		
٦٠	رخصة الاحتطاب والتفجيم	لمدة سنة
٣٠	" " "	لمدة ستة اشهر
٢٠	خشب السنديان	عن المتر المكعب بحالته الطبيعية
٢٠	خشب الملول	" " "
١٠	خشب الحور	" " "
١٠	خشب الطرغا	" " "
١٥	اعواد حراثة	عن العود الواحد المركب من خمسة قطع
٢	الحطب	عن المائة كيلو
١٥	الفحم	" "
١٠	حب البطم	" "
١٠	حب الصنوبر (قر يش)	" "
٥	عفص البلوط	" "
١٠	حب السباق	" "
١٠	ورق السباق	" "
٢٠	شراس مطحون	" "
١٠	سراس غير مطحون	" "
١٠	عصليج او شرش حلالة	" "
٢	سحلب بحالته الطبيعية	" "
١٥	بذر لوز المر	" "
١٠	صنغ	" "
٥	عرق السوس	" "
١٠	المقص	" "
٥٠	عن كل رخصة لعمل كلس	عن ستة شهور
٢	عن كل رخصة لعمل مائة كيلو من الكلس المصنوع	

بلاغات رسمية

مراسلات الحكومة الخارجية

ان مراسلات الحكومة الى البلاد الخارجية ما عدا فلسطين تلصق عليها طوابع بريد كمراسلات الجمهور كانت توضع في ميزانية السنة السابقة وما قبلها من السنين مخصصات تحت فصل النفقات العامة لتحدهم منها ائمان الطوابع التي تلصق على المراسلات الرسمية الخارجية والبرقيات اما في ميزانية السنة الحالية فقد خصص في ميزانية كل دائرة مبلغ لهذه الغاية وما شابهها من الخدمات التي تقدمها دائرة البرق والبريد الى دوائر الحكومة كانت تسلم المراسلات الخارجية فيما سبق الى مصلحة البريد التي كانت تلصق عليها الطوابع اللازمة وتعيد ما تلصقه في حساب ائمان الطوابع المبيعة من جهة الواردات وفي حساب اجور البرق والبريد في جهة الصرفيات اما الآن فقد جعلت كل دائرة مسؤولة عن صرفياتها من اجور برقيات و بريد تطبيقاً لهذا الترتيب فاني ساعين مقدار ما يلزم كل دائرة خلال مدة ثلاثة اشهر من طوابع البريد التي يتوقع استهلاكها على البريد الخارجي ماعدا فلسطين واعلم نظارة المالية ومدير البرق والبريد العام ورئيس كل دائرة بما اقره اثبت تاليا الاصول التي اراي اتباعها في هذا الشأن بعد ان اعين الكميات اللازمة من الطوابع لكل دائرة

١ - يمث رئيس الدائرة لمدير البرق والبريد بطلب على ثلاث نسخ بموجب النموذج المربوط ، وبعد ذلك يقوم هذا المدير بارسال الطوابع المطلوبة مع النسخ الثلاث لتوقيعها من قبل رئيس الدائرة اشعاراً بوصولها على ان تعادله منها نسختان

٢ - من الضروري ان ترسل النسختان الموقعتان من قبل رئيس الدائرة الى مدير البرق والبريد بأسرع ما يمكن تمكينه

بالاشتراك مع ديوان محاسبة المالية من اجراء التسويات اللازمة وقيد القيمة في حساب الصرفيات

- ٣ - يستند رئيس الدائرة الى النسخة الثابتة التي تبقى عنده في قيد المبلغ في قسم الصرفيات من دفتر المخصصات
- ٤ - على رئيس كل دائرة ان يحفظ في ديوانه دفتر يبين فيه قيمة الطوابع المسلمة من دائرة البرق والبريد وقيمة ما يستهلك منها وعليه ان يبين بجانب قيد المستلك من الطوابع رقم وتاريخ وموضوع وعنوان الخاتمة المرسله وفي نهاية شهر بين الرصيد المدور
- ٥ - تكون دفاتر وقود الطوابع هذه تابعة للتفتيش من قبل المأمورين الذين ننتدبهم نظارة المالية لمساعدتي على تقدير وتعيين الكميات التي تحتاجها كل مصلحة من الطوابع ارجو ان اتلقى منكم تقريراً يتضمن تفصيل عن احتياجاتكم منها في غضون ثلاثة شهور
- ٢٧ حزيران ٢٧

صورة طلب الطوابع من قبل الدائرة الرسمية لاستعمالها على البريد الخارجي

الوحدات	الموجود	المطلوب	المرسل	الوحدات
مدير البريد العام	مليم		مليم	الى
يبد في جانبه الموجود لدينا	مليم		مليم	ارسلنا اليكم صحيفة البريد المسجل
من الطوابع والمطلوب الآن	ثلاثة مليات		ثلاثة مليات	الطوابع المبينة بجانبه فترجو
فترجو ارساله بأسرع ما يمكن	اربع "		اربع "	ارسال نسختين موقعين منكم
	خمس "		خمس "	اشعارا بالوصول
	عشر "		عشر "	قيمة المرسل كتابة
	خمس عشر مليا		خمس عشر مليا	
	عشرون مليا		عشرون مليا	
	خمسون مليا		خمسون مليا	

التاريخ

توقيع مدير البرق والبريد

استلمت الطوابع المبينة في اعلاه

- ١ - قيمة الموجود كتابة
- ٢ - قيمة المطلوب كتابة
- ٣ - قيمة المقرر حفظه بموجب كتاب رئيس النظارة
- رقم تاريخ
- جنها مليا
- التاريخ التوقيع

الخامسة

تة ١٩٢٧

نكته اوجه البكر

(موازنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦)

« الصريفات سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ »

نوع الصرفيات	الميزانية	الصريفات الحقيقية	لميم	جنيه
المقر الاميري	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠		
التشريع	١٧٣١			
التقاعد والتعويضات	١٦٠٠	١٣٨٦	٥٢٧	
رئاسة النظار	٥٩٨٣	٥٧٠٣	٨٩٥	
ادارة المقاطعات	٩١٥٩	٧٥٣٤	٩٣٢	
العدلية	١١٠٦٥	١١٠٢٦	٩٩٧	
الشرعية	٣٢٥٩	٢٨٠٦	٦٣٥	
المالية	١٠٠٨٢	٩١٣٥	٧٢٧	
الجمارك والمكوس	٥٠٧٣	٤٦٠٢	٦٥١	
الصحة العامة	٧٦١٠	٦٩٣٥	٥٤٦	
المعارف	١٦١٦٨	١٤٣٠٤	٥٣٥	
الزراعة والحراج والبيطرة	٢٩٤٦	١٤٦١	٥٠٩	
الآثار	٤٤٨٠	٤٣٦٩	٢١١	
تسجيل الاراضي	١٤٤٩	١١٨٠	٠٨٠	
الاشغال العمومية	٢١٩٠٠	٢٢٠٤٦	٢٣٩	
المطبعة واللوازم	١٢٨٥	١٢٧٤	٠٦٧	
الهق والهق والهق	٧١٨٢	٦٨١٦	١٩٠٦٥	
تحرير الاراضي	٢١٢٠			
الجيش العربي	١٣٨٨١٧	١٣٦٧٢٣	٢٣٧	
التفقات العامة	٧٤٨٥	٧٦٦٥	٠٩٠	
رئاسة المتعدين	٨٩٠٧	٩٧٣٥	٤١٥	
المجموع	٢٨١٣٠١	٢٩٧٧٠٨	٤٨٣٦٥	

(اوارداث سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦)

نوع الواردات	الميزانية	الواردات الحقيقية	لميم	جنيه
(١) الجمارك والمكوس	٥٦١٩٥	٤٧٧٤٠	٢٣٢	
(٢) الضرائب والرخص وغيرها	١٠٠٣١٥	٩٨٧٧٥	١٦٧	
(٣) رسوم المحاكم ورسوم لقاء خدمات اخرى	١١٣٢٥	١٦٩٣٣	٥٥٦	
(٤) الهق والهق والهق	٢٦٩٦	٥٥١٦	٨١١	
(٥) واردات من املاك الدولة	١٣٠٠	٢٥٧٨	٢٣٩	
(٦) القوائد	٢٠٠	٤١	٤٩٠	
(٧) ائمان الاراضي المباعة	٢٠٠			
(٨) الواردات المتفرقة	٦٠٧٠	٢٤٥٣	٩٨٣	
(٩) الاعانة المالية من الحكومة البريطانية	١٠٣٠٠٠	١٠١٣٥٨	٠٧٥	
	٢٨١٣٠١	٢٧٥٣٩٧	٥٥٥	

اعلان

« صدر عن مقام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم »
حيث انه كانت اعلنت الاحكام العرفية باعلان مؤرخ
في اليوم الثالث عشر من شهر نيسان ١٩٢٧ في منطقة حول
الارزق وحيث انه من الضروري الآن تمديد حدود تلك
المنطقة اعلن ان المنطقة الموضوعة فعلا تحت الاحكام العرفية
قد مددت بحيث تشمل المنطقة الواقعة ضمن خط مرسوم من
قصر عمره الى قصر الحراثة الى آبار طوبا ومن ثم يسر شرقا
الى الحدود النجدية ومن ثم في محاذا الحدود النجدية الى
نقطة جنوب شرقي جبل كرم ومن هذه النقطة الى جبل كرم
ان كاتي العبري والمزيم داخلتان ضمن هذه المنطقة
كل شخص داخل هذه المنطقة يخالف اوامر السلطة
العسكرية يعرض نفسه للمحاكمة من قبل محكمة عسكرية
ولماتات العقوبات المعينة من قبل السلطة العسكرية
٣ تموز ١٩٢٧ عبد الله

اعلان

« من مأمور الاجراء في السلط »
القرية سلط ، الموقع جلمد الرويسات ، دوئم ١٢٢ ،
نوع ارض سليخ ، رقم ٥٢ ، سند التصرف التاريخ تشرين
اول ١٩٢٠ ، الحدود شرقا طور البطمة وعبد الرحيم ، شمالا
الى يادرو عبد الفتاح وعبد الرحمن ، غربا طريق وعطال رأس
المرج جنوبا غطل فاضل ارض الميث والرويسات
وضع بالمراد العلني للبيع كامل قطعة الارض الميمنة الموقع
بالحدود اعلاء ايفاء للذمة التي تطلب من مالكها عبد الله بن
محمد السلامة من السلط الى صندوق المصرف الزراعي في
السلط بموجب سند الدين رقم ١١٨٩ فمن له رغبة بالشراء عليه
مراجعة هذه الدائرة ودلال البلدية محمد ماشطة خلال شهر

كامل اعتبارا من تاريخ النشر مستصحباً التأمينات النقدية
وعليه صار اعلان الكيفية حسب الاصول ٢٢ حزيران ١٩٢٧
قرار امهال صادر من محكمة جنابات اربد
لما لم يقبض على اوينس الحشني من جماعة رافع بن ضامن من عشيرة
السرمان المتهم بقتل سليمان اليوسف وعوض الحسن من جابر قد
منع من جانب رئاسة محكمة جنابات اربد مجددا عشرة ايام اعتبارا
من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة .
واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع
القانون ويستط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى
ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله . على ان مأموري
الضابطة العدلية كافة مجبرون على القبض عليه وقد بلغ مقام
الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز ونظم هذا القرار عملا
بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن
حسب الاصول ٢٨ - ٦ - ١٩٢٧

اعلان من مصلحة البرق والهيد

تحتاج مصلحة البرق والهيد لموظفين تحت التدريب
براتب اربعة جنيهات شهريا . يشترط في الطالب ان يكون
من ابناء المنطقة ومن الواقفين على العربية واحدى اللغات
الاجنبية بدرجة متوسطة ١١ - ٧ - ١٩٢٧

اعلان

« من قيادة الجيش العربي »

تحتاج قيادة الجيش العربي بهمان الى كاتب من الدرجة
العاشرة يكون حائراً على الصفات الآتية :
(١) من اهالي شرقي الاردن

(٢) ان يحسن اللغة العربية ولا تكلمية

ان موعد قبول طلبات الاستخدام في هذه الوظيفة هو
محدود وعن قريب يفحص الطالبون فمن آس بنفسه الكفاءة

اعلان

فليقدم طلبه لقائد الجيش العربي بهمان ٣ - ٧ - ١٩٢٧
القرية سلط ، الموقع المصلا ، الجنس ارض مع بئر ماء
دوئم ٤ ، اولك ٢ ، صاحب الاول عبد الحسين ، رقم سند
التصرف ٣ ، تاريخه شباط ١٩٢٧ ، الحدود شرقا كرم طالب
ابو دنون ، شمالا صاحب ملك ، غربا طريق جنوبا خراب
القرية سلط ، الموقع المنطرة ، الجنس كرم ، دوئم ٣٠
لصاحب الاول سالم القماز وبخت المطلق العايش ، رقم سند
التصرف ١ ، تاريخه شباط ١٩٢٧ ، الحدود شرقا كرم ورثة
احمد يوسف شمالا خليل العبد الله ابو سليمان وورثة حسان
الصطفي ، غربا سالم الحسين القضاة والاولاد عايش الخريسات
جنوبا سلامة الديبي وسلامة العلي

القرية سلط ، الموقع المصلا ، الجنس كرم ، دوئم ١١
لصاحب الاول عبد الحسين ، رقم سند التصرف ٢ ، تاريخه
شباط ١٩٢٧ ، شرقا كرم ابراهيم السالم ، شمالا سلسلة فاصلة
كرم كايد اليوسف ، غربا طريق جنوبا كرم ابراهيم السالم
العبد الله

اعتبارا من تاريخه سيطر المبيع الكرمن مع قطعة
الارض التي في ضمنها بئر ماء اي الثلاثة قطع المذكورة
اوصافهم وحدودهم اعلاء العائدين للمصرف الزراعي بالمراد
العلني لمدة احدى وستين يوما ومن ثم خمسة عشر يوما للاحالة
النقطية فمن له رغبة بالشراء عليه مراجعة ادارة المصرف
الزراعي في السلط او دلال البلدية ابو عمر ماشطة خلال المدة
المضروبة ٨ حزيران ١٩٢٧ مأمور مصرف زراعي السلط
اعلان من دائرة اجراء السلط

كان وضع بالمراد العلني للبيع خمسية ستة وعشرون
مهما من الف واربعماية وستة وخمسين سهما حصص مريم خير

وزهية وفوزية وفهية وسليم اولاد الحاج محمد ابو قوره
من الجنيئة الكائنة ضمن قصبة السلط المقيدة على اسم الحاج
محمد ابو قوره بسجل التملك والمحدودة شرقا وشمالا وجنوبا
صاحب ملك وغربا بستان اللاتين والذي تبين اثناء معاملة
وضع اليد انه قد انشيء بارض الجنيئة المذكورة ساحة سماوية
امام دارين ايفاء للذمة المطلوبة منهم الى مريم بنت سعيد عباد
وقد تقرر من جانب الرئاسة احالتهم الاولى على الطالب الاخير
السيد سليم ابو قوره ببدل قدره احدى وعشرون جنيها مصريا
فمن له رغبة بالشراء عليه مراجعة هذه الدائرة ودلال البلدية
محمد ماشطة خلال خمسة عشر يوما على ان لا يقبل الضم منه
اقل من خمسة في المائة الى البدل المقرر مستصحباً التأمينات
النقدية القانونية وعليه صار اعلان الكيفية ٢٨ حزيران ١٩٢٧
« اعلان صادر من دائرة اجراء عمان »

لقد تقرر عملا بالمادة ١٠٥ من قانون الاجراء احالة لدار
التي هي عبارة عن ست غرف مع ساحتها المحدودة شرقا حسين
بن طه شمالا طريق غربا حاطو جنوبا قناة الطاحون الكائنة
بجبي المهاجرين في عمان المحجوزة لقاء الدين المطلوب من
مالكها توفيق بن عمر الصواف لاسم محمد القرفان احالة موقفة
لاسما الطالب الاخير الحاج اسعد الحسين من سكان عمان ببدل
قدره تسعون جنيها مصريا وتسعون لمجا وطيه جرى وضع
هذه الدار بالمراد العلني ثمانية لمدة خمسة عشر يوما اعتبارا
من اذاعة هذا الاعلان بالجريدة الرسمية فمن له رغبة بالشراء
عليه مراجعة دائرة الاجراء ودلال البلدية يوسف شاهين
مستصحباً معه التأمينات القانونية على ان لا يقبل ضم اقل
من خمسة بالمائة بالنسبة للبدل المقرر

اعلان صادر من دائرة الاجراء في عمان

القرية : ارضيفة ، دوئم ٦ ، جنس ارض سليخ تحت الملاء

الحدود : شرقا احمد رمال شمالا قناة غربا طقمة دار الماء جنوبا مسيل ماء
القرية : ارضيفه ، اولك : ٢٠ ، دوح : ٦٠ ، جنس : ارض
سليخ تحت الماء ، الحدود : شرقا مسيل ماء شمالا كورة
شروق غربا شمتد وفر خطي جنوبا محمد سليمان
القرية : ارضيفه ، اولك : ٢٠ ، جنس : ارض سليخ
تحت الماء ، الحدود : شرقا راشد شمالا شندوفر خطي غربا
محمد اسحاق جنوبا مسيل ماء
القرية : ارضيفه ، اولك : ٥٠ ، جنس : ارض سليخ تحت الماء
الحدود : شرقا طافر شمالا قناة غربا المزارحة جنوبا مسيل ماء
القرية : ارضيفه ، اولك : ٢٠ ، جنس : ارض سليخ
تحت الماء ، الحدود : شرقا جانبولات شمالا قناة غربا المزارحة
جنوبا شندوفر
لقد وضع بالمراد العلني للبيع قطع الاراضي المذكورة
اعلاه لقاء ما يطلب من المديون السيد حسب ظياف الى
صندوق المصرف الزراعي في السلط فن له رغبة بالشراء عليه

مراجعة دائرة الاجراء والدلال يوسف شاهين خلال شهر
من تاريخ اذاعة هذا الاعلان بالجريدة الرسمية على ان
يستصحب معه التأمينات القانونية اصولا
قرار امهال صادر من محكمة جنابات عمان
لما لم يقبض على شاش الحريشة وفنطول المحمد وفنطول
بن سلمان وسلمان بن سبيله وفالح بن سبيله ومحمد السعيد وصقر
الدين من جماعة الحريشة المتهمون بتسليم محمود بن عمر ورقاه
افقد منحوا من جانب رئاسة محكمة عمان مجددا عشرة ايام
اعتبارا من تاريخ هذا الاعلان ليسلموا انفسهم الى المحكمة
المذكورة واذا لم يحضروا الى المحكمة خلال هذه المدة فيعدوا
غير مطيعي القانون ويسقطوا من الحقوق المدنية وتقام عليهم
الدعوى ولا يكون لهم حق بالادعاء وتحجز اموالهم على ان
مأموري الضابطة المدنية كافة مجبورون على القبض عليهم وقد
بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز ونظم هذا القرار
عملا بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن
حسب الاصول ٩ - ٧ - ٩٢٧

الجدول الاسبوعي للامراض الوبائية
في منطقة شرقي الاردن عن الاسبوع
المتبقي في ١٩٢٧ ٢٥ ٢٦ ٢٧

المكان
الطاعون
الحى الصفراوية
الكوليرا
الجدري
التيفوس
التهاب الدماغ الشوكي
الحى الراجعة
تاريخ التبليغ
« دائرة الصحة »

الجدول الاسبوعي للامراض الوبائية
في منطقة شرقي الاردن عن الاسبوع
المتبقي في ١٩٢٧ ٢٥ ٢٦ ٢٧

المكان
الطاعون
الحى الصفراوية
الكوليرا
الجدري
التيفوس
التهاب الدماغ الشوكي
الحى الراجعة
تاريخ التبليغ
« دائرة الصحة »

تمت اجه الامر